مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

الابعاد الجيوبولتيكية لجريمة المخدرات واثرها على الامن الوطني العراقي .

عمر يونس عبدالله
ا.عليه حسين الساعدي
بحث مستل من اطروحة دكتوراه \ جامعة كربلاء\ كلية التربية للعلوم الانسانية \ قسم الجغرافية

الجغرافية التطبيقية	الجغرافية السياسية

معلومات الورقة البحثية

البعد الامني

البعد السياسي والعسكري

البعد الاقتصادي

البعد الصحي

البعد البيئي

المستخلص باللغة العربية:

المستخلص :
في الاونة الاخيرة شهد المجتمع العراقي انتشار واضح لظاهرة المخدرات و بنسب تزداد في كل سنة و هذا يعود عوامل كثيرة و مترابطة كالبطالة وضعف المستوى التعليمي والتفكك الاسري و كذلك ضعف السيطرة على المنافذ الحدودية مع الدول المجاورة ، وان ابرز انواع المواد المخدرة في العراق هي الحشيشة و الكريستال و حبوب الكبتاجون حسب ما اشارة الية وزارة الداخلية العراقية .
تعد المخدرات ذات تاثير واضح على المجتمع و تكمن خطورتها بانها تستهدف الفئة المهمة في المجتمع وهي الفئة العاملة والمنتجة وهي فئة الشباب حيث تحول المخدرات الشباب من اداة تبني الوطن الى اداة هدم و تفكك .
تهدف الدراسة الى معرفة حجم جريمة المخدرات في محافظة ديالى و اختلافها المكاني والزماني و معرفة الاسباب التي ادت الى انتشار هذه الظاهرة و الاثار التي تترتب على هذه الظاهرة .
اوضحت الدراسة بيانات خاصة في مجرمي المخدرات (مسجونين) في محافظة ديالى مثلا التعرف على مستوى التعليمي و دوره في تعاطي المخدرات و تبين ان للمستوى التعليمي دور فعال حيث توفر الثقافة للفرد ان تجنبه من دخول هذا النفق المظلم ، و ان سهولة توفير المخدرات و الفقر والبطالة و اصدقاء السوء عوامل دافعة نحو التعاطي وتجربة المخدرات للهروب من واقع مؤلم كان يعيشه المتعاطي حسب قوله .
وبينت الدراسة ابعاد ظاهرة المخدرات في العراق وكان من اهم هذه الابعاد هو البعد السياسي
حيث تم استخدام المخدرات كعامل في زعزعة استقرار الدولة العراقية ، وتعمل المخدرات على إضعاف الولاء الوطني للشعب العراقي وتفشي الفساد السياسي والاداري و تؤدي المخدرات الى توترات دولية واقليمية ، والبعد الثاني البعد الاقتصادي لجرائم المخدرات في العراق حيث تعمل المخدرات في هذا البعد على نشر الفساد الاداري والمالي في الاماكن التي يتواجد فيها و يضرب القوة العراقية العاملة وبالتالي انخفاض الانتاجية الاقتصادية وتاثيرها على الاستثمارات والتنمية ، والبعد الثالث هو البعد الاجتماعي للمخدرات الذي يعمل على تفكيك الاسرة والمجتمع العراقي وتدهور القيم الاجتماعية والاخلاقية . و البعد الرابع البعد الامني هو اشغال القوات الامنية في دائرة المخدرات لكي يتسنى لهذه المنظمات تحقيق مشاريعها الجيوستراتيجية و الجيوسياسية بدون عائق يعيق تنفيذ خططهم .

doi: https://doi.org/10.63797/bjh.

الابعاد الجيوبولتيكية لجريمة المخدرات واثرها على الامن الوطني العراقي .

المقدمة :

ان المخدرات ليست وليدة هذا العصر ، بل هي موجودة منذ عصور قديمة وهذا ذكر في الحضارات القديمة كالهنود والصينين و اليونان والفرس و المصريين وان هذه الحضارات حاربت المخدرات بسبب خطورتها على المجتمع ، وعرفها الانسان و تعامل معها و تطورت بتطور الانسان و اخذت اشكالا مختلفة واصبحت تصنع من مواد مختلفة وتاثيرتها ازدادت واختلفت حسب كل نوع ، و اصحبت المخدرات تنتج عنها اساليب حديثة مع ما يعيشه العالم من تطورات كبيرة على جميع المستويات ، خاصة في مجال التقدم التقني التكنلوجي ، مما ادى الى سهولة الحصول على المخدرات ، وهذا ادى الى زيادة الضغط على مؤسسات الدولة خاصة الامنية والصحية و الدينية للعمل من اجل القضاء او التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي تفتك في المجتمعات ، حيث اصبحت المخدرات ظاهرة ذات ابعاد جيوبولتيكية اتسمت بالخطورة على قوة الدولة وكيانها فالمخدرات ذات ارتباط بالمتغيرات السياسية و تعمل على عدم الاستقرار الساسي و هذا يؤدي الى ضعف الدولة ، وارتبطت المخدرات بعمليات غسيل الاموال و تهريبها و اصبحت تهدد الخطط الاقتصادية ، ولم تتوقف اثارها عند هذا الحد بال تعمل المخدرات على تفكيك المجتمع نفسه عن طريق ضربها للقيم و التقاليد المجتمعية و ما تسببه من تفكك اسري و زيادة معدلا الطلاق و العمالة و تحول المجتمع من مجتمع امن ومستقر الى مجتمع متفكك تملئه المشاكل الصحية والنفسية وكذلك تدفع المخدرات متعاطيها على ارتكاب الجرائم المتعددة بغية الحصول على اموال تغطي تكاليف الحصول على المخدرات وخاصة جرائم السرقة والقتل و الاغتصاب ، وهذا الضعف الذي تسببه المخدرات في المجتمع يسهل على مجرمي المخدرات من سحب افراد المجتمع نحو المخدرات ، و بالتالي سيدفعهم بمواجهات مع القوات الامنية وهذا التصادمات يكسب مجرمي المخدرات طبع التنظيم حيث تعتمد على مجموعة من الهيئات والتنظيمات ذات عمل متناسق على المستوى المحلي و الدولي وهذه الظاهرة تؤدي الى خراب البلدان التي تنمو فيها و الصراعات السياسية الداخلية والخارجية ، من حيث صرف الدولة مبالغ على مرتكبي هذه الجرائم و المسجونين و صرفها على علاج المدمنين والمبالغ التي تصرف لمكافحة هذه الجريمة . ان جميع هذه المشاكل تسببها المخدرات اين ما وجدت والعراق هو احد الدول التي عانت وتعاني من وجود هذه الظاهرة و خاصة محافظة ديالى التي تمتلك خصائص جغرافية تساعد في انتشار المخدرات بين صفوف المجتمع خاصة ان المحافظة تحتوي على نسبة بطالة عالية مما شجع على انتشار المخدرات حيث بلغ عدد جرائم المخدرات في المحافظة 2071 جريمة مخدرات . والامر الذي ساعد على تواجد المخدرات ايضا هو ان المحافظة المنفذ و المستلم الاول للمخدرات من الجمهورية الاسلامية وبتالي اصبحت ديالى مخزن و سوق لصرف البضائع الممنوعة بكل اشكالها ومنها المخدرات .

ان جميع هذه المشاكل التي تسببها المخدرات تجعل من المخدرات ظاهرة خطرة تهدد امن محافظة ديالى والعراق ككل.

اولا : مشكلة الدراسة:

"انتشار جريمة المخدرات في محافظة ديالى يشكل تحديًا كبيرًا للأمن الوطني العراقي، حيث يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة والعنف، وتدهور الصحة العامة، وتأثيرات سلبية على الاقتصاد والمجتمع. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات، إلا أن المشكلة لا تزال مستمرة وتتطلب دراسة متعمقة لتحديد الأسباب والعوامل المؤثرة فيها، ووضع استراتيجيات فعالة للتصدي لها."

1. كيف تؤثر جريمة المخدرات على الأمن الوطني العراقي؟
2. هل توجد ابعاد جريمة المخدرات في العراق ؟

ثانيا : فرضية الدراسة

1. تؤثر جريمة المخدرات على الأمن الوطني العراقي من خلال تاثيرها على البعد السياسي و الاقتصادي والامني والعسكري .
2 . هناك ابعاد سياسية وعسكرية وامنية واقتصادية للمخدرات .

ثالثا : اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى

1 – كشف التنظيم المكاني لجرائم المخدرات في العراق ، و التعرف على الخصائص الجغرافية لمرتكبيها في الوقت الذي تباينت فيه حجم جريمة المخدرات و معدلاتها و تعددت انواعها .

2 – التعرف على التوزيعات المكانية لجريمة المخدرات .

3 – معرفة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و الديمغرافية لمجرمي المخدرات .

4 – تشخيص الاسباب التي دفعت الى تعاطي المخدرات .

5- دراسة الاثار التي تخلفها المخدرات على متعاطيها .

رابعا : اهمية الدراسة :

اكتسبت الدراسة اهميتها بتسليطها الضوء على دراسة ظاهرة المخدرات في العراق حيث تعد هذه الظاهرة من المواضيع التي لها علاقة مباشرة بأمن المجتمع واستقراره و قيمته الاخلاقية ، حيث تركيز الدراسة على عدة جوانب منها الاسباب التي ادت الى انتشار المخدرات في المحافظة واثار هذه الظاهرة على المجتمع وما مدى تاثير العوامل الجغرافية في عملية توزيع المكاني للمخدرات ،وبينت الدراسة الابعاد الجيوبولتيكية لظهرة المخدرات و تاثيرها على الامن الوطني العراقي ، وتقديم حلولا لمستقبل الجرائم في العراق .

خامسا :مناهج الدراسة :

قام الباحث باتباع مسارات علمية في دراسة ظاهرة المخدرات وتم الاعتماد على مناهج علمية تمثلت بالمنهج التاريخي في دراسة تاريخ المخدرات ، والمنهج التحليلي و المنهج الوصفي .

سادسا: البعد المكاني و الزماني للدراسة :

البعد المكاني :

ان الحدود المكانية لمنطقة لدراسة تشمل الحدود الادارية لمحافظة ديالى احد محافظات العراق ، مساحتها تبلغ (17685) كم2 حيث تبلغ نسبتها (4,2%) من مجموع مساحة العراق البالغة (434128)كم2 ،وان تقسيم محافظة ديالى الاداري تكون من ستة اقضية ، حيث تقع محافظة ديالى في الجزء الاوسط من شرق العراق ، وتبعد المحافظة عن العاصمة العراقية بغداد حوالي (57) كم من جهة الشمال ، وللمحافظة حدود دولية مع الجمهورية الاسلامية الايرانية من جهة الشرق ، وتحدها محافظة السليمانية من الشمال وجزء من محافظة صلاح الدين ، ومن الجنوب محافظتي بغداد و واسط ، ويحدها من الجهة الغربية محافظتي بغداد وصلاح الدين ، وهي ذات شكل طولي يمتد لاكثر من (200) كم طولا ، وعرضها (155) كم

اما موقع المحافظة الفلكي حيث تقع بين دائرتي عرض (33,3 - 35,6) شمالا و خط طول 44.22 - 45.56) شرقا ، حيث احتلت دائرتي من دوائر العرض الثمانية التي يحتلها العراق ، وخط طول من الخطوط العشرة التي يحتلها العراق ، خريطة (1).

البعد الزماني للدراسة :

البعد الزمني للدراسة سنة 2024 تضمن اعداد ونسب متعاطين المخدرات و التعرف على اسباب انتشارها في المحافظة اعتمادا على احصائيات الجرد السنوي من مصدرها الرسمي .

خريطة (1) الموقع الفلكي و الجغرافي لمنطقة الدراسة من العراق

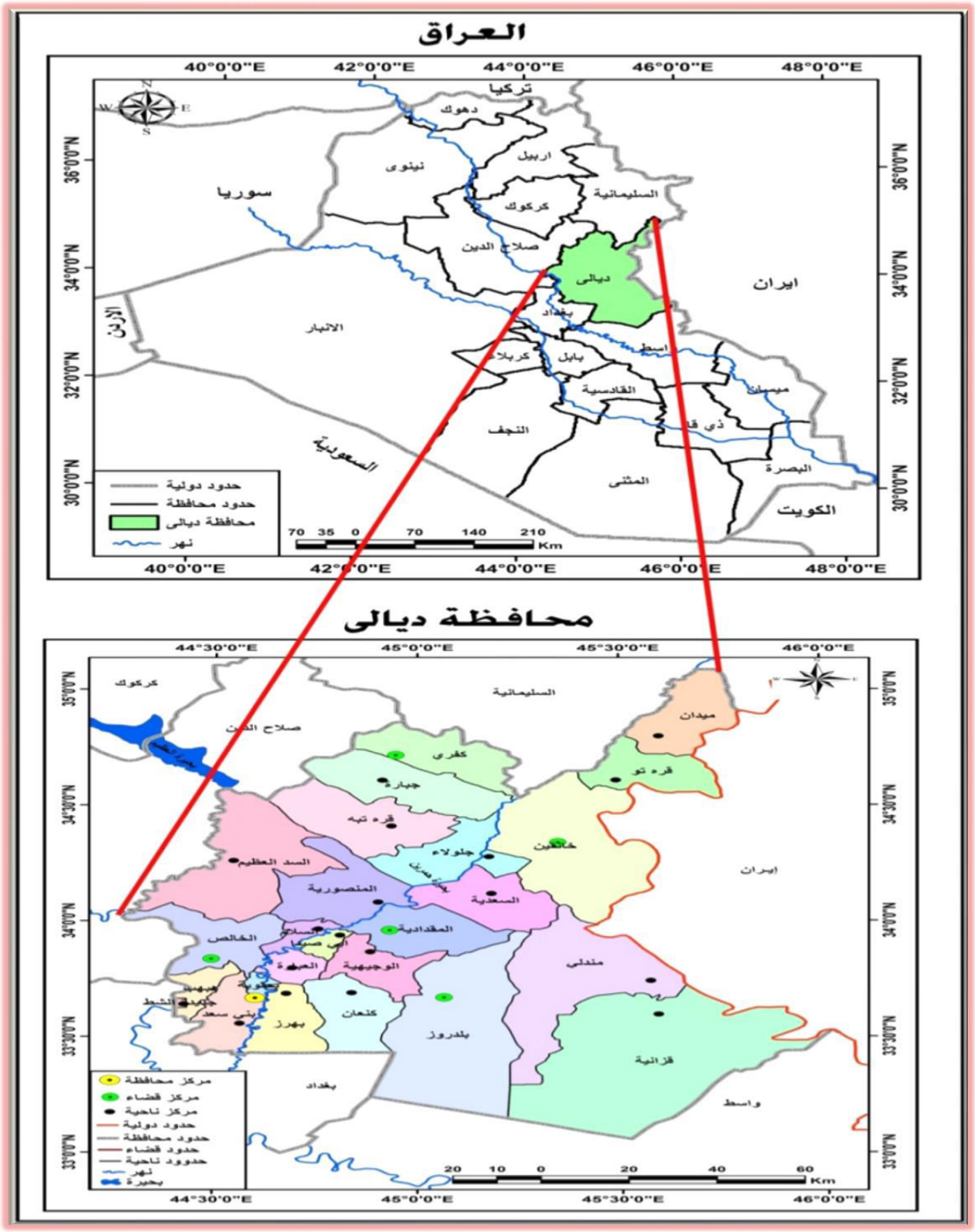

المصدر : بالاعتماد على : خريطة العراق الادارية ، خريطة محافظة ديالى الادارية ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، سنة 2010 مقياس رسم 500000 .

سابعا : مجتمع الدراسة :

ان مجتمع الدراسة يتمثل بمرتكبي جرائم المخدرات من حيث التعاطي والترويج والاتجار من خلال احصائيات الجرائم المحسومة قضائيا في محاكم محافظة ديالى الثلاثة و هي محكمة احداث ديالى و محكمة جنايات ديالى و محكمة تحقيق ديالى ، حيث ضم مجتمع الدراسة جرائم المخدرات الصادر بها حكما قضائيا و كل مسجون لدية تحليلا طبيا يدان به و ثبتت علية الجريمة . حيث بلغت عدد جرائم المخدرات (2071) جريمة وعلى ضوء مجموع الجرائم تم اختيار حجم العينة وتم بناء واعداد اداة الدراسة (الاستبانة) و توزيعها على عينة الدراسة في اقضية

محافظة ديالى والتي شملت التسفيرات – وزارة العدل (الكائن في قيادة شرطة ديالى) . مديرية اصلاح وتاهيل متعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في محافظة ديالى .

ثامنا : مصادر الدراسة :

الدراسة اعتمدت على عديد من المصادر للحصول على بيانات و معلومات احصائية لازمة للدراسة :

1 0 مصادر مكتبية : هذه المصادر هي مجموع الكتب و الاطاريح والرسائل و البحوث العلمية و مجلات علمية و المنشورات الرسمية التي تدرس جرائم المخدرات و من جميع الاختصاصات منها الجغرافية الاجتماعية وجغرافية الجريمة و القانون الجنائي وعلم الاجتماع وعلم النفس لارتباط هذه العلوم بموضوع الدراسة .

2 – الاحصائيات والبيانات الرسمية : وهي البيانات التي تم الحصول عليها من جهات رسمية من مؤسسات الدولة و الجهات ذات العلاقة ، حيث تم اخذ بيانات المسجونين بقضايا المخدرات بكل انواعها من حيث الاتجار والتعاطي والترويج من مصادرها الاصلية والتي تشمل محكمة استئناف ديالى ، قسم الاحصاء ، و كذلك قيادة شرطة محافظة ديالى ، ومديرية علاج وتاهيل مدمني المخدرات في محافظة ديالى .

3- الاستبانة : تعد الاستبانة هي من الدراسات الميدانية المهمة لدورها في الحصول على البيانات و متطلبات الدراسة من افراد العينة نفسهم بشكل مباشر و من دون ضغط يجبرهم على تحريف اقوالهم وهذا ما يعزز البحث العلمي ، وتعمل الاستمارة على سد النقص في البيانات الرسمية .

4 – مؤتمرات و ورش قامت بها وزارة التربية العراقية ، وبصفتي عضو ارتباط في هذه الوزارة بجانب المخدرات في ديالى فقد حضرت اغلب هذه المؤتمرات والتطلع على مشاكل المخدرات عند طلاب المدارس .

5- مقابلات شخصية : ضمت هذه المقابلات العديد من الشخصيات ذات العلاقة بموضوع دراستي ، وايضا مقابلة مع متعاطي مخدرات خارج السجن ، ومقابلة مع طالبة مدرسة عند مرحلة جرها نحو المخدرات .

مدخل

تعد جريمة المخدرات واحدة من أكبر التحديات التي تواجه الأمن الوطني العراقي، حيث تؤثر بشكل مباشر على استقرار المجتمع وتهدد سلامة أفراده. العراق بفضل موقعه الجغرافي الاستراتيجي، أصبح نقطة مهمة لتهريب المخدرات من دول الجوار إلى الأسواق المحلية والعالمية. هذا الوضع يزيد من تعقيدات مكافحة المخدرات ويعزز من خطر انتشارها بين الشباب، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

جريمة المخدرات لا تقتصر على تأثيراتها المباشرة على الصحة العامة، بل تمتد لتشمل تأثيرات أعمق على البنية الاجتماعية والاقتصادية للدولة. تسهم تجارة المخدرات في تغذية الفساد وتمويل الجماعات الإرهابية، مما يعزز من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة والعنف، وتضعف من قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها.

في هذا السياق، يصبح من الضروري دراسة تداعيات جريمة المخدرات على الأمن الوطني العراقي بشكل شامل، مع التركيز على تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. من خلال فهم أعماق هذه المشكلة، يمكن وضع استراتيجيات فعالة لمكافحتها والحد من تأثيراتها السلبية على المجتمع العراقي.

الابعاد الجيوبولتيكية لجريمة المخدرات واثرها على الامن الوطني العراقي .

ان ظاهرة المخدرات تعتبر ظاهرة معقدة و انتشارها يمثل خطرا كبيرا على المجتمع و على الفرد نفسه ، وان هذه الظاهرة اصبحت محط اهتمام اغلب العلوم خاصة العلوم الامنية و هي محط اهتمام الاجهزة الاستخباراتية و الاجهزة الامنية لما للمخدرات من تاثيرات كبيرة على امن المنطقة و استقرارها و هي ذات تاثير مباشر على امن المجتمع فهي تهدد بالدرجة الاولى المجتمعات التي تتعرض لها و تعمل على زعزعة امن واستقرار المنطقة ، وتعمل المخدرات ايضا على الطاقة البشرية بالشكل السلبي بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة خاصة عندما يكون البلد الذي تنشر فيه المخدرات يواجه تحديات امنية صعبة و ظروف قاسية كما في العراق في الوقت الحالي. وهي كالاتي :

اولا : البعد الامني .

تُعد ظاهرة المخدرات من أخطر القضايا التي تهدد الأمن والاستقرار في المجتمعات، لما لها من تأثيرات متعددة على الأفراد والمؤسسات والدول. تتجاوز أضرار المخدرات نطاق الصحة العامة لتشمل أبعادًا أمنية خطيرة، حيث

تسهم في ارتفاع معدلات الجريمة، وتغذية التنظيمات الإجرامية، وتهديد استقرار الدول من خلال تمويل الإرهاب والجماعات المسلحة.
تُظهر الدراسات أن انتشار المخدرات يؤدي إلى تزايد حالات الفوضى والعنف، مما يُثقل كاهل الأجهزة الأمنية ويُقوض قدرتها على حماية المجتمع. كما أن تجارة المخدرات تستغل الثغرات الأمنية والحدودية، مما يعزز من نشاط شبكات التهريب والجريمة المنظمة. في هذا السياق، يصبح تناول أبعاد هذه الظاهرة على الأمن الوطني ضرورة علمية وأمنية لفهم تداعياتها ووضع استراتيجيات شاملة لمواجهتها. ومن التاثيرات التي يسببها انتشار المخدرات على الامن هي كالاتي :

1. الجريمة المنظمة
تجارة المخدرات تُعتبر من أكثر الأنشطة ربحًا للجماعات الإجرامية المنظمة. هذه الجماعات تستغل تجارة المخدرات لتوسيع نفوذها وتطوير شبكاتها الإجرامية. الأموال الناتجة عن هذه التجارة تُستخدم لتمويل أنشطة غير قانونية أخرى، مثل تهريب الأسلحة، غسيل الأموال، والاتجار بالبشر. مع مرور الوقت، تصبح هذه الجماعات أكثر قوة، ما يؤدي إلى تحديات أكبر للأجهزة الأمنية في احتوائها.
اما التاثير الامني فان تقوية هذه الشبكات يزيد من تعقيد المشهد الأمني، حيث تتطلب جهودًا أمنية واستخباراتية مضاعفة لمواجهتها.

2. ارتفاع معدلات الجريمة
المدمنون غالبًا ما يلجؤون إلى ارتكاب جرائم مثل السرقات والاعتداءات للحصول على المال اللازم لشراء المخدرات. كما أن تعاطي المخدرات قد يؤدي إلى فقدان السيطرة على السلوك، مما يزيد من حوادث العنف والجرائم العشوائية ، ويؤثر على زيادة الضغط على الأجهزة الأمنية؛ حيث يتطلب التعامل مع هذه الجرائم موارد إضافية، مثل الوقت والجهود البشرية. مما سيؤدي الى استنزاف الطاقات البشرية والاقتصادية .

3. زعزعة الاستقرار المجتمعي
انتشار المخدرات يؤدي إلى تفكك العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة والمجتمع. الإدمان يُضعف الأفراد نفسيًا واجتماعيًا، مما يؤدي إلى تصاعد حالات الطلاق، البطالة، والتشرد ، حيث بلغت اعداد البطالة في العراق لسنة 2024 (15.50) في المئة . و سجلت حالات طلاق في عموم العراق 72,842 الف حالة طلاق مقابل 320459 الف حالة زواج في سنة 2024.. ينظر جدول (1) كما أن المجتمعات التي تعاني من تعاطي المخدرات بشكل واسع تصبح أكثر عرضة للعنف والصراعات الداخلية.

جدول (1) عدد حالات الطلاق في العراق حسب الاشهر لعام 2024

الشهر	عدد الحالات
كانون الثاني	7453
شباط	6324
اذا	6222
نيسان	5537
مارس	6666
حزيران	4779
تموز	6344
اب	5402
ايلول	6586
تشرين الاول	6696
تشرين الثاني	5734
كانون الاول	5099
المجموع	72,842

المصدر : مجلس القضاء الاعلى ، 2024 ، احصائيات الزواج والطلاق في العراق ، بغداد ، قسم الاحصاء ، بيانات غير منشورة .

شكل (1) حالات الطلاق في العراق حسب الاشهر لعام 2024

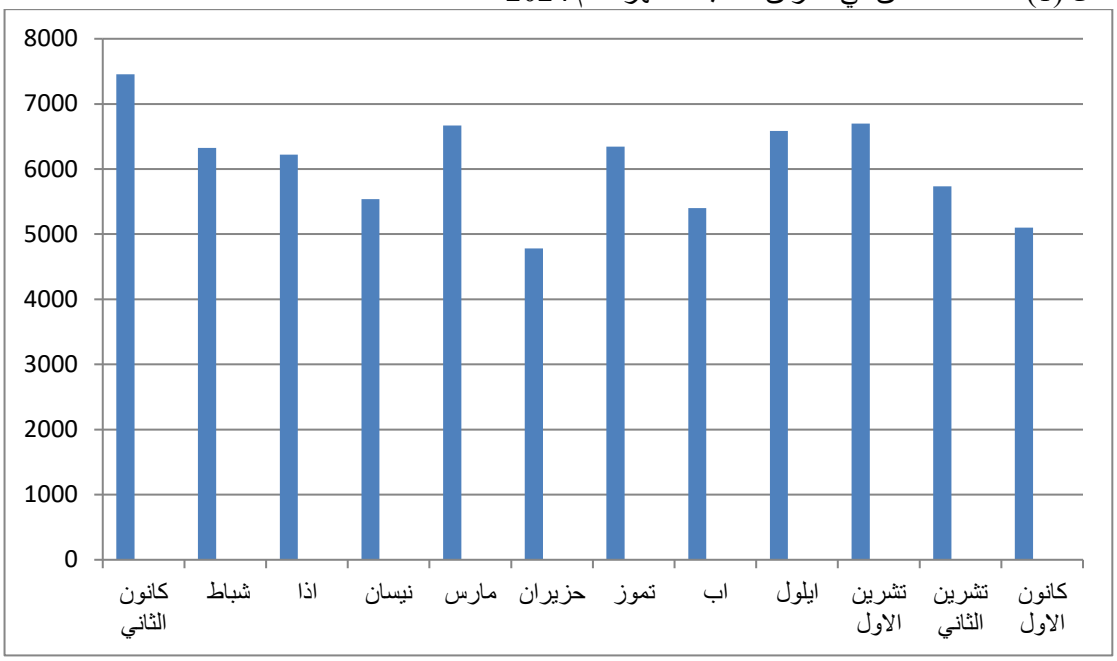

المصدر : جدول (1) .

4. ضعف الأجهزة الأمنية

تجارة المخدرات تعتمد بشكل كبير على تهريبها عبر الحدود، مما يجعلها عرضة للفساد من خلال رشوة بعض أفراد الأجهزة الأمنية أو المسؤولين. هذا يؤدي إلى تسهيل عمليات التهريب ويُضعف من فعالية جهود الدولة في مكافحة المخدرات. محافظة ديالى تتأثر بشكل كبير بجوارها مع إيران فيما يتعلق بملف المخدرات، حيث تُعد المناطق الشرقية للعراق، ومنها ديالى، ممرًا رئيسيًا لتهريب المخدرات القادمة من إيران. التجار غالبًا يستخدمون طرقًا مختلفة، مثل تجارة الأغنام، لإدخال المواد المخدرة إلى العراق عبر هذه الحدود. و تدخل المخدرات الى العراق من جهة لحدود الغربية قادمة من سورية ايضا . هذا التأثير يظهر بشكل واضح في استفحال ظاهرة تعاطي وتجارة المخدرات داخل ديالى، حيث أصبحت المحافظة مركزًا للاستهلاك المحلي، ما يشير إلى انتشار واسع بين الشباب. علاوة على ذلك، يُعزى هذا الوضع إلى ضعف الرقابة الحدودية، ما يجعل ديالى نقطة عبور سهلة للتجار والمروجين . وان انتشار الفساد داخل الأجهزة الأمنية يُفقدها المصداقية أمام المجتمع، ويُضعف من قدرة الدولة على فرض القانون.

5. تمويل الإرهاب

بعض الجماعات المسلحة والإرهابية تعتمد على تجارة المخدرات كمصدر رئيسي لتمويل أنشطتها. يتم استخدام الأموال الناتجة عن هذه التجارة لشراء الأسلحة، تجنيد الأفراد، وتنفيذ العمليات الإرهابية. وهذه المنظمات هي داعش الذي يستخدم انواع معينة من المخدرات ليخدم تشكيلاته ماديا ، والمليشيات المسلحة المرتبطة بجهات غير رسمية التي تعمل خارج سيطرة الدولة و قد تسيطر على المخدرات وتهريبها لفترة طويلة . كما يزداد خطر هذه الجماعات على الأمن الوطني، حيث تمتلك مصادر تمويل مستدامة تُعزز قدرتها على شن هجمات وإثارة الفوضى.

6. انتشار الفوضى

تعاطي المخدرات يؤدي إلى تدهور الحالة النفسية والعقلية للمدمنين، مما يزيد من احتمالية ارتكابهم لأعمال عنف أو تصرفات غير متوقعة. هذا يعقّد من مهمة الأجهزة الأمنية في حفظ النظام العام.
واما تأثيرها الأمني هو تزايد حالات الفوضى والعنف الذي بدوره يؤدي إلى استنزاف الموارد الأمنية، ويُصعب من إمكانية التركيز على قضايا أمنية أخرى.

ظاهرة المخدرات تُعد تهديدًا شاملاً للأمن الوطني، حيث تؤثر على كافة المستويات: من الجريمة الفردية إلى تمويل الإرهاب وتقويض استقرار الدولة. التعامل مع هذه الظاهرة يتطلب استراتيجيات أمنية واجتماعية متكاملة، تشمل تعزيز الرقابة على الحدود، مكافحة الفساد، توفير برامج علاج للمدمنين، وزيادة التوعية المجتمعية حول مخاطر

المخدرات. وبالاضافة الى ما سبق ذكره فالمخدرات لا يقف اثرها على هذا الحد فقط فهناك اثار متعددة يمكن اختصارها بالنقاط الاتية :

1 – من المعروف ان المخدرات تتعامل مع مبالغ ضخمة جدا وان الاموال التي تصرف لنقل البضاعة من مكان صناعتها او زراعتها الى مكان استهلاكها يحتاج الى تكاليف عالية جدا ابتدأ من وسيلة النقل (السيارة) التي تاخذ اجرة ضعف عشرات المرات من اجرتها ببضاعة عادية . وان تجار المخدرات لكي يستطيعون تمرير البضاعة الممنوعة من والى البلد المستقبل عليهم اغراء موظفي العناصر الامنية بمبالغ ضخمة لتسهيل عملية مرور المخدرات خاصة المناطق الحدودية بين الدول ، وان الامر لا يتوقف عند هذا الحد فقط عليهم ان يوسعوا تدخلهم في داخل المدن وتوفير مخازن وبيوت وصيدليات تحفظ لهم هذه البضائع وهذه العملية تحتاج مبالغ اخرى كبيرة ولكي تستمر علمية التوزيع و التسليم والاستلام لابد من اغراء بعض افراد الجهات الامنية لكي تغض النظر عن هذه العصابات التي تتاجر في المخدرات والمؤثرات العقلية . وفي هذه الحالة اصبحت المخدرات تهدد ليس المجتمع فقط بالتهدد السلطات الامنية نفسها .
2 – ان العصابات التي تعمل في جانب التجارة بالمخدرات والمؤثرات العقلية تحمل معها افراد مسلحة لحمايتها من الهجمات والكمائن خاصة العمليات التي تحتوي على كميات كبيرة من المخدرات عند توزيعها او نقلها ، حيث يعمل تجار المخدرات على حماية بضائعهم التي تكلف مبالغ كبيرة جدا . بمجموعة افراد مسلحة يمكنها ان تشتبك مع القوات الامنية في حالة حدوث اي معارضات امام سير المخدرات .
3 – يمكن من خلال المخدرات التي تنتجها دول المنشأ يمكن ان تستخدمها هذه الدول للحصول على معلومات امنية واستخباراتية وعسكرية وقد تكون هذه المعلومات سرية للغاية تهدد امن الدولة الداخلي و الخارجي ، ومن خلال هذه العملية تقوم دولة العدو بايقاع المسؤولين واقناعهم بتعاطي المواد المخدرة عن طريق اغرائهم من خلال النساء و استخلاص المعلومات منهم .
4 – ان الجماعات الارهابية التي تستخدم القتل ضد الدولة او ضد الناس العزل تقوم بدفع عناصرها واتباعها بتعاطي الحبوب المخدرة خاصة في مرحلة توجيههم نحو الهدف حيث سيوافقون مباشرة على تنفذ اهداف هذه العصابات الارهابية وبدون مناقشة او تفكير ، حيث تستفاد هذه العصابات من تاثير المواد المخدرة على عناصرها وتستغلهم لتنفيذ مهامهم القتالية ، وهذه الحالة استخدمت لاول مرة في العراق عند تنظيم القاعدة ، و من ثم اتبعت داعش نفس النهج .
5 – ان تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية يعمل على تغييب العقل والوعي و التفكير لدى المتعاطي ، فالمتعاطي يمكن ان يرتكب جرائم اخرى مثل القتل و التعدي على المال الخاص ، وكلما زادت كمية المخدر زاد مدى تاثيرها و خاصة المخدرات المصنعة التي يكون تاثيرها كبير جدا بحيث تدفع المتعاطي لارتكاب جرائم كبيرة مثل زنا المحارم والقتل ، وبالتالي ستكون المخدرات عامل كبير باخلال الامن المجتمعي و حدوث جرائم اخرى سببها التعاطي والادمان ، وقد يستخدم التجار زبائنهم من المتعاطين لتنفذ جرائم معينة مقابل اعطائهم المخدرات وهذة العملية تستخدم للمدمنين بشكل اوسع لسببين الاول ان المدمن يكون اقل تفكيرا واكثر انحرافا واقل وعيا و الجانب الثاني ان المدمن لايستطيع التخلي عن المخدرات فهو يعمل المستحيل في سبيل الحصول عليها . وهناك متعاطون يمارسون جرائم السرقات للحصول على تكاليف المخدرات .
6 – تعمل المخدرات على تحطيم الروح المعنوية لدى الشباب و تضعف نفوسهم وبالتالي ستؤدي الى ارتفاع نسب البطالة و ، خاصة ان المخدرات تضعف الجسم بالكامل و ضعف وظائفه اجهزة الجسم من اداء وظيفتها بشكل صحيح حيث يغلب النوم والشعور بالتعب والكسل طول اليوم .

ثانيا : البعد الاقتصادي :
ظاهرة المخدرات لها تأثيرات اقتصادية عميقة ومتشعبة تؤثر على الأفراد والمجتمع والدولة بشكل عام. يمكن تفسير أبعادها الاقتصادية على النحو التالي:

1. التكاليف المباشرة على الرعاية الصحية:
تعاطي المخدرات يؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية لعلاج الإدمان والأمراض المرتبطة به مثل الأمراض النفسية، أمراض الكبد، وأمراض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) الناتجة عن استخدام الإبر الملوثة. وتتمثل تأثيراتها الاقتصادية ان الدولة تتحمل تكاليف باهظة لتوفير العلاج، وإقامة مراكز إعادة التأهيل، وتدريب الكوادر الطبية المتخصصة، مما يُثقل ميزانيتها الصحية.

2. انخفاض الإنتاجية الاقتصادية:

الإدمان يُضعف القدرات العقلية والجسدية للأفراد، مما يؤدي إلى تراجع إنتاجيتهم في أماكن العمل وزيادة معدلات الغياب والتسرب الوظيفي . خاصة عند الشباب وان هذه الفئة هي القوى العاملة في الدولة واي ضعف في هذه الشريحة سوف ينعكس سلبا على الدولة ككل .
كما يؤدي ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الضغط على الاقتصاد الوطني نتيجة فقدان قوة العمل المؤهلة.

3. زيادة الإنفاق على الأمن ومكافحة الجريمة:
تجارة المخدرات وتعاطيها يرتبطان بارتفاع معدلات الجرائم مثل السرقة، والاعتداء، والتهريب، مما يتطلب زيادة الإنفاق على الأجهزة الأمنية لمكافحة هذه الأنشطة. وبتالي فانه يُستهلك جزء كبير من ميزانية الدولة في تعزيز الأمن، بناء السجون، وتطوير أنظمة مكافحة التهريب بدلاً من استثمارها في مشاريع تنموية.

4. الخسائر الناتجة عن غسيل الأموال:
تجارة المخدرات تُعد من أبرز الأنشطة التي تُغذي عمليات غسيل الأموال، حيث يتم تحويل الأموال غير المشروعة إلى استثمارات قانونية . وهذه العمليات وغيرها من عمليات الاخرى المتنوعة اصبح هناك عجز مالي في موازنة الدولة العراقية ابتداءا من سنة 2004 الى سنة الدراسة 2024 حسب جدول (2) .
جدول (2) العجز المالي في موازنات العراق المالة من (2004 - 2025 (ترليون دينار)

الشهر	عدد الحالات
كانون الثاني	7453
شباط	6324
اذا	6222
نيسان	5537
مارس	6666
حزيران	4779
تموز	6344
اب	5402
ايلول	6586
تشرين الاول	6696
تشرين الثاني	5734
كانون الاول	5099
المجموع	72,842

المصدر:
1- ياسين عبد الصالح ، تحليل عجز الموازنة العراقية للمدة 2005-2018 ، مجلة الدراسات الاقتصادية و الادارية (مجلة الدنانير سابقا) ، المجلد 1 ، العدد السابع عشر ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة العراقية ،2019 ، ص213 .
2- جمهورية العراق ، وزارة العدل ، الوقائع العراقية ، قانون رقم واحد ، الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2019، العدد 4529 ، 111 شباط 2019 ، ص 5.
3 – جمهورية العراق ، وزارة العدل ، الوقائع العراقية ، قانون رقم (23) الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2021 ، العدد 4625 ، 12 نيسان \2021 ، ص9 .

شكل (2) العجز المالي في العراق من (2004 – 2024)

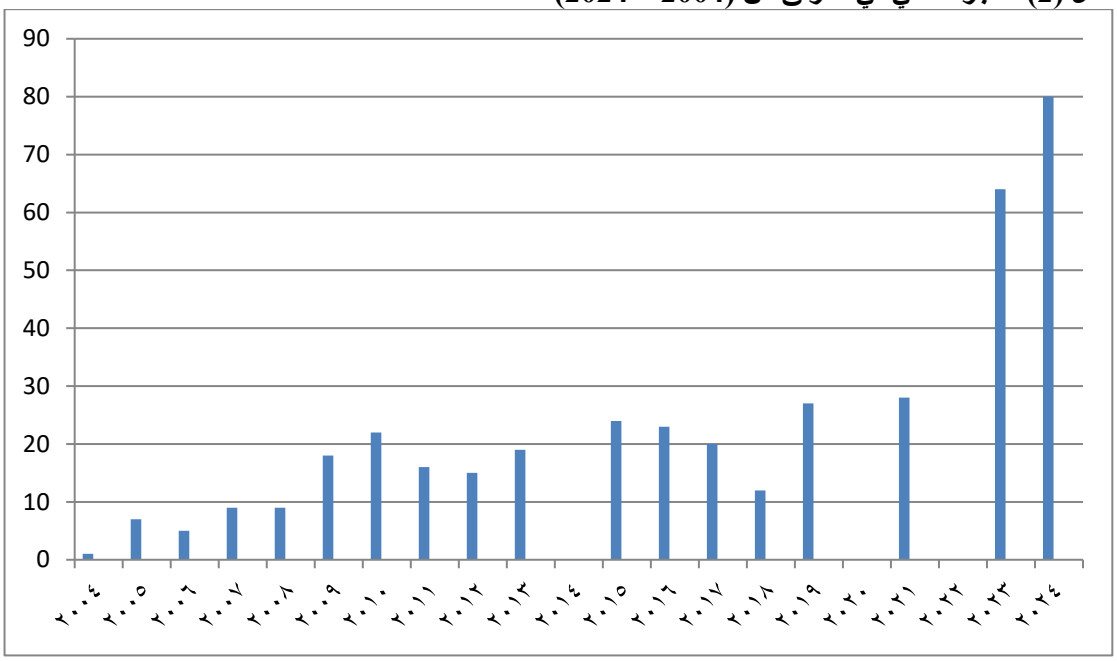

المصدر : الباحث من جدول (2)

كما ان هذا النشاط يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد الوطني ، حيث تدخل الأموال المغسولة في قطاعات غير منتجة أو تخرج من البلاد، مما يؤثر على استقرار الاقتصاد الوطني.

5. زيادة معدلات الفقر والبطالة:

الإدمان يدفع الأفراد إلى فقدان وظائفهم نتيجة تدهور أدائهم، كما أن الأموال التي تُصرف على شراء المخدرات تُستنزف موارد الأسر، مما يؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي كما يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الفقر، مما يخلق حلقة مفرغة من الفقر والإدمان، ويزيد من الأعباء الاجتماعية والاقتصادية على الدولة.

6. التهريب وتأثيره على الإيرادات الحكومية:

تجارة المخدرات تعتمد بشكل رئيسي على التهريب والاقتصاد غير المشروع ، مما يحرم الدولة من تحصيل الضرائب والإيرادات الجمركية. ينظر خريطة (25) . المنافذ الحدودية بين ديالى وإيران تلعب دورًا كبيرًا في تهريب المخدرات إلى داخل العراق، حيث تُعتبر محافظة ديالى واحدة من النقاط الحساسة بسبب موقعها الجغرافي وطبيعة حدودها المشتركة مع إيران. من أبرز المنافذ الحدودية في المحافظة (منفذ المنذرية) و(منفذ مندلي)، وهما من المعابر الرئيسية التي يُعتمد عليها في التبادل التجاري، لكنها في الوقت نفسه تُستخدم من قبل شبكات التهريب.

و تُعد هذه المنافذ، إضافة إلى المعابر غير الرسمية التي تديرها جماعات مسلحة نافذة، بوابة رئيسية لدخول المخدرات. هذه الجماعات تستغل ضعف الرقابة الحدودية ووجود الفصائل المسلحة التي تتقاسم النفوذ في هذه المنافذ، مما يُسهّل عمليات التهريب. كما أن هذه المخدرات، وأبرزها مادة الكريستال، تدخل بأسعار زهيدة وتُروج داخل الأسواق العراقية، مما أدى إلى انتشارها بشكل واسع بين الشباب.

عمليات تهريب المخدرات من إيران إلى العراق تُدار أيضًا من خلال معابر غير رسمية تمتد على طول الحدود، وهي ممرات أحدثتها جماعات مسلحة تعمل بعيدًا عن أعين السلطات، مما يعقّد جهود السيطرة على هذه الظاهرة

خرطة (3) التوزيع الجغرافي للمنافذ الحدودية العراقية المستخدمة في تهريب المخدرات

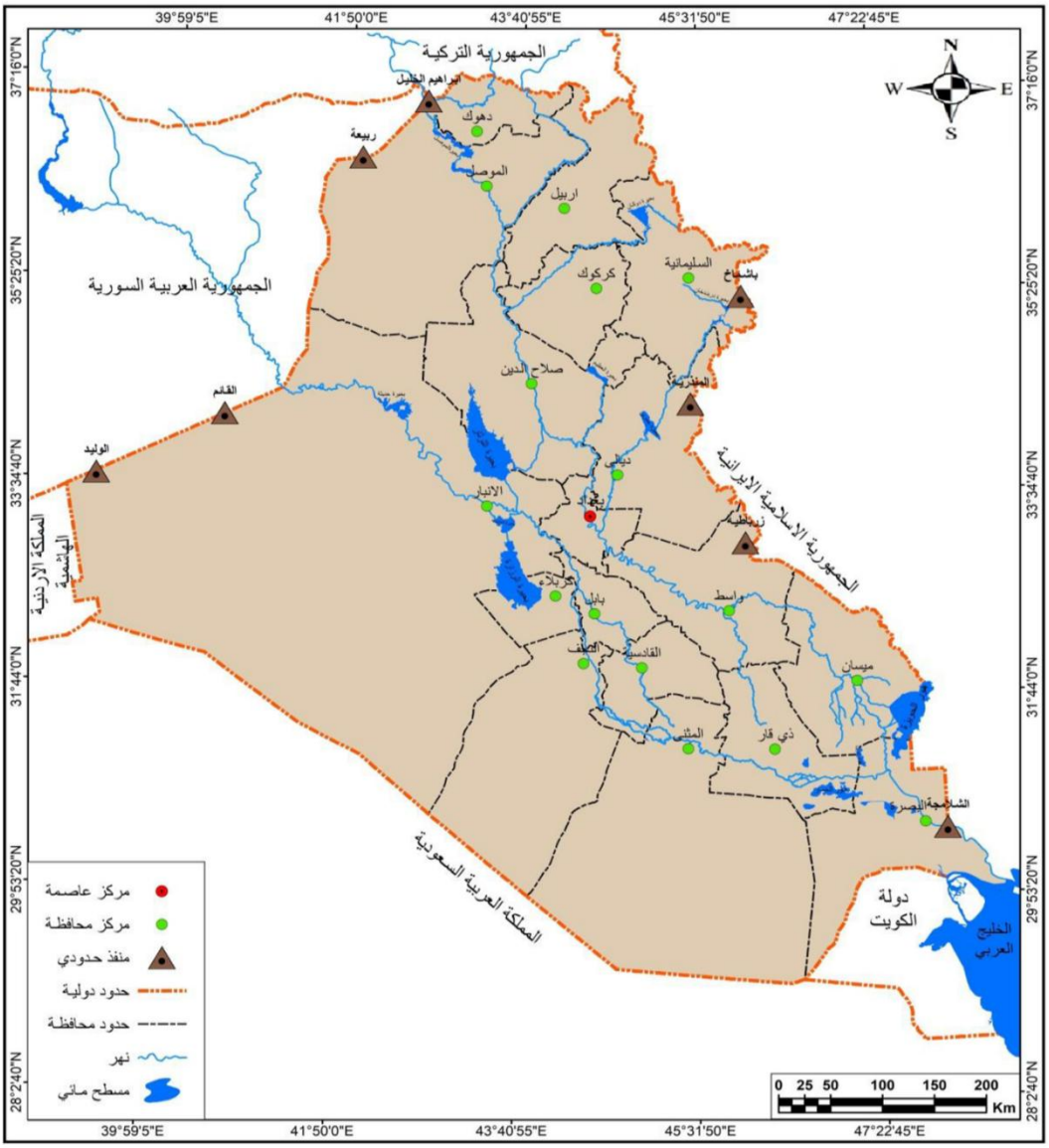

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، قسم انتاج الخرائط ، خريطة العراق الادارية ، 1:1000000، بغداد .

العراق مشارك في الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بمكافحة المخدرات، وقد وقع وصادق عليها. هذه الاتفاقيات تُلزم العراق بالتعاون مع المجتمع الدولي للحد من إنتاج المخدرات والاتجار بها، وكذلك تنظيم استخدامها للأغراض الطبية والعلمية فقط.

7. التأثير على الاستثمارات والتنمية:

انتشار المخدرات في المجتمع يُضعف من بيئة الأعمال ويزيد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار، حيث ترتبط هذه الظاهرة بارتفاع معدلات الجريمة وعدم الاستقرار.

بالاضافة الى ذلك هروب رأس المال المحلي والأجنبي، مما يُعيق التنمية الاقتصادية ويُضعف القدرة على خلق فرص عمل جديدة.

ظاهرة المخدرات تُعد عبئًا اقتصاديًا كبيرًا على الدول، حيث تستنزف الموارد العامة والخاصة، وتُضعف من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. مكافحة هذه الظاهرة تتطلب استراتيجيات شاملة، تشمل تحسين الرقابة على الحدود،

تعزيز التوعية المجتمعية، وتوفير برامج علاج وتأهيل للمدمنين ، ولا تقف تاثيرات المخدرات على الوضع الاقتصادي عند هذا الحد فهي تمتد لتشمل اثار اوسع و من هذه الاثار هي :
1 – عند تعاطي الفرد للمخدرات ستؤثر المخدرات على الجهاز العصبي المركزي و تسبب اجهاد و لشعور بالتعب و الملل و عدم الرغبة بالذهاب الى العمل هذا مابينته الدراسة الميدانية ، وبالتالي سيؤي الى انخفاض في الانتاجية المجتمعية وهذا سينعكس على تداعيات انخفاض الانتاج الاجمالي .
2 – من المعروف ان الاموال التي تصرف لشراء المخدرات كبيرة جدا و تختلف اسعارها حسب نوعية المخدر وان مدمني المخدرات هم بحاجة الى صرف مبالغ بشكل يكاد يكون يومي على المخدرات وبالتالي تعتبر المخدرات هي ضياع و هدر للاموال والتي صرفت في مكانها الخطأ حيث صرفت من اجل مواد مخدرة وسامة .

ثالثا : الابعاد النفسية.
ظاهرة المخدرات لها أبعاد نفسية ودينية عميقة تؤثر بشكل مباشر على الأفراد والمجتمع. يمكن تفسير هذه الأبعاد على النحو التالي:

1. الإدمان واضطرابات الصحة النفسية:
تعاطي المخدرات يؤدي إلى تغييرات في كيمياء الدماغ، مما يسبب الإدمان ويؤدي إلى اضطرابات نفسية مثل الاكتئاب، القلق، الهلوسة، واضطرابات الشخصية . كما ان المدمن يصبح أكثر عرضة للانعزال الاجتماعي، فقدان السيطرة على السلوك، والانخراط في أعمال عنيفة أو غير أخلاقية.

2. تدهور العلاقات الاجتماعية:
الإدمان يؤثر على قدرة الفرد على التواصل الصحي مع الآخرين، مما يؤدي إلى تدهور العلاقات الأسرية والاجتماعية. مما يزيد من معدلات الطلاق، التفكك الأسري، والصراعات داخل المجتمعات.

3. الضغط النفسي والمالي:
تعاطي المخدرات يستنزف الموارد المالية، مما يزيد من الضغط النفسي على المدمن وأسرته . و يؤدي ذلك إلى شعور باليأس والإحباط، مما يعزز الميل إلى المزيد من التعاطي كوسيلة للهروب.

4. فقدان الهوية الذاتية:
المخدرات تُضعف قدرة الفرد على التفكير العقلاني واتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى فقدان الشعور بالمسؤولية والهدف. وبالتالي يصبح فردا عديم الفائدة في المجتمع ، كما ان المدمن يصبح أكثر عرضة للانحراف والجريمة، مما يزيد من التدهور النفسي.

اربعا : الأبعاد الدينية:
المخدرات تتعارض مع تعاليم الأديان السماوية التي تدعو إلى الحفاظ على العقل والجسد كأمانة إلهية، وتحرم كل ما يضر بهما. و يؤدي تعاطي المخدرات إلى انتهاك القيم الدينية والأخلاقية، مما يُضعف الوازع الديني للفرد.

تعاطي المخدرات يُعتبر في العديد من الأديان معصية تُفسد الروح والعقل، وتبعد الفرد عن التقرب إلى الله.
كما يشعر المدمن بالذنب والخجل، مما يُضعف ارتباطه بالدين ويزيد من شعوره بالضياع الروحي.
المخدرات تُضعف الروحانية لدى الفرد، حيث تُشغل عقله وجسده بالشهوات والملذات، مما يُبعده عن التفكير في الأمور الروحية ، و يؤدي ذلك إلى فقدان التوازن الروحي، مما يجعل الفرد أكثر عرضة للاضطرابات النفسية والاجتماعية.

. تفكك المجتمع الديني:
تعاطي المخدرات يؤدي إلى تدهور القيم الدينية في المجتمع، حيث يصبح الإدمان ظاهرة تتجاوز تأثير الفرد إلى تأثير الجماعة . يؤدي ذلك إلى ضعف الدور الديني في الحفاظ على وحدة المجتمع واستقراره.
الأبعاد النفسية والدينية لظاهرة المخدرات تُظهر كيف تؤثر هذه المشكلة بشكل شامل على الفرد والمجتمع. من الناحية النفسية، تُضعف المخدرات الصحة العقلية والاجتماعية، ومن الناحية الدينية، تُفسد القيم الروحية والأخلاقية. مكافحة هذه الظاهرة تتطلب تعزيز الوعي النفسي والديني، وتوفير الدعم اللازم للمدمنين لاستعادة توازنهم النفسي والروحي.

خامسا – البعد الاجتماعي :
ظاهرة المخدرات لها تأثيرات اجتماعية واسعة النطاق تؤثر على الأفراد، الأسر، والمجتمعات بشكل عام. يمكن تحليل أبعادها الاجتماعية على النحو التالي:

1. تفكك الأسرة:
تعاطي المخدرات يؤدي إلى تدهور العلاقات الأسرية نتيجة للصراعات المستمرة، الإهمال، أو العنف الناتج عن الإدمان . **و** تزداد معدلات الطلاق، التفكك الأسري، وتشرد الأطفال، مما يفاقم الأزمات الاجتماعية ويضعف الروابط الأسرية التي تُعد اللبنة الأساسية للمجتمع. يُقدر عدد الأطفال العاملين في العراق بحوالي (900 ألف طفل) وفقًا لتقارير أواخر عام 2023، وهو رقم يعكس حجم الكارثة الإنسانية التي تواجه المجتمع العراقي ، مع انخراط نسبة كبيرة منهم في أعمال خطرة مثل البناء، الزراعة، وجمع النفايات .
الفقر يُعد العامل الأساسي وراء هذه الظاهرة، حيث يعيش أكثر من 25% من السكان تحت خط الفقر، مما يدفع الأسر إلى الاعتماد على دخل أطفالها. كما أن سوء البنية التعليمية وتسرب الأطفال من المدارس يزيد من تفاقم المشكلة، حيث تشير وزارة التخطيط إلى وجود 1.1 مليون طفل محرومين من التعليم والصحة .

2. زيادة معدلات الجريمة:
الإدمان يدفع الأفراد إلى ارتكاب جرائم مثل السرقة أو الاحتيال لتوفير المال اللازم لشراء المخدرات. كما أن تجارة المخدرات ترتبط بالجريمة المنظمة.
و يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع، مما يخلق بيئة غير آمنة ويُضعف الثقة بين الأفراد.

3. انتشار البطالة:
تعاطي المخدرات يُضعف القدرات الجسدية والعقلية للأفراد، مما يؤدي إلى فقدانهم لوظائفهم أو عجزهم عن أداء أعمالهم بشكل فعال.
كما يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات البطالة، مما يُثقل كاهل المجتمع بمزيد من العاطلين عن العمل ويزيد من معدلات الفقر.

4. تدهور القيم الاجتماعية والأخلاقية:
انتشار المخدرات يؤدي إلى تراجع القيم الأخلاقية والاجتماعية، حيث تصبح السلوكيات غير القانونية مثل التعاطي والترويج مقبولة أو شائعة في بعض البيئات.
و هذه يؤدي إلى تآكل الهوية الثقافية والأخلاقية للمجتمع، مما يُضعف مناعته أمام التحديات الأخرى.

5. تشرد الأفراد وانحراف الشباب:
تعاطي المخدرات يؤدي إلى فقدان الأفراد لمنازلهم وأسرهم نتيجة للإدمان، مما يدفعهم إلى التشرد والانحراف. **و** يزداد عدد المشردين والمنحرفين، مما يُفاقم المشاكل الاجتماعية ويُضيف أعباء إضافية على المؤسسات الاجتماعية.
الشباب هم الفئة الأكثر عرضة لتعاطي المخدرات نتيجة للضغوط الاجتماعية أو البحث عن تجربة جديدة. وان انتشار الإدمان بين الشباب يُهدد مستقبل المجتمع، حيث يُفقده طاقاته الإنتاجية ويزيد من الأعباء الاجتماعية. خاصة ان قوة الدولة العسكرية والاقتصادية تعتمد على هذه الفئة .

6. إضعاف مؤسسات المجتمع:
ظاهرة المخدرات تضغط على المؤسسات الاجتماعية مثل المدارس، المستشفيات، والسجون، حيث تزداد الحاجة إلى خدمات التأهيل والعلاج. يؤدي ذلك إلى استنزاف الموارد المتاحة، مما يُضعف قدرة هذه المؤسسات على القيام بأدوارها الأساسية.
الأبعاد الاجتماعية لظاهرة المخدرات تُظهر كيف تؤثر هذه المشكلة على هيكل المجتمع وتماسكه. من تفكك الأسرة إلى تدهور القيم الأخلاقية، تُعد المخدرات تهديدًا خطيرًا للنسيج الاجتماعي. مكافحة هذه الظاهرة تتطلب تعزيز التوعية، توفير الدعم للأسر، وتفعيل دور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية من الإدمان.

ظاهرة المخدرات لها أبعاد سياسية وعسكرية خطيرة تؤثر بشكل مباشر على استقرار الدول وأمنها الداخلي والخارجي. يمكن تفسير هذه الأبعاد على النحو التالي :

رابعا ـ الأبعاد السياسية:

1. زعزعة استقرار الدول:

انتشار المخدرات يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، مما يضعف قدرة الحكومات على إدارة شؤون الدولة، ويخلق بيئة خصبة لعدم الاستقرار السياسي. ويساهم ذلك إلى ضعف شرعية الحكومات، وزيادة الضغط الشعبي نتيجة الفقر والجريمة المرتبطة بالمخدرات.

هناك كثير من الدول الكبرى تسعى لتحقيق مطامعها عن طريق خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي و خلق بوادر للنزاعات والصراعات بين ابناء الدولة العراقية ، حيث تعمل هذه الدول على استخدام المخدرات كأدات لاشغال القوات الامنية و تشتت قوتها حتى تسنح الفرصة لتحقيق المشاريع الجيوسياسية والجيوستراتيجية بسهولة ، ومن هذه المشاريع هو ما جاء به (جو بايدن) و هو المشروع الخاص بتقسيم العراق الى ثلاثة اجزاء او دويلات وهي (سنية ، شيعية ، كردية) خريطة (4) لحماية المصالح الاسرائيلة والامريكية داخل المنطقة .

خريطة (4) مشروع جو بايدن الخاص بتقسيم العراق.

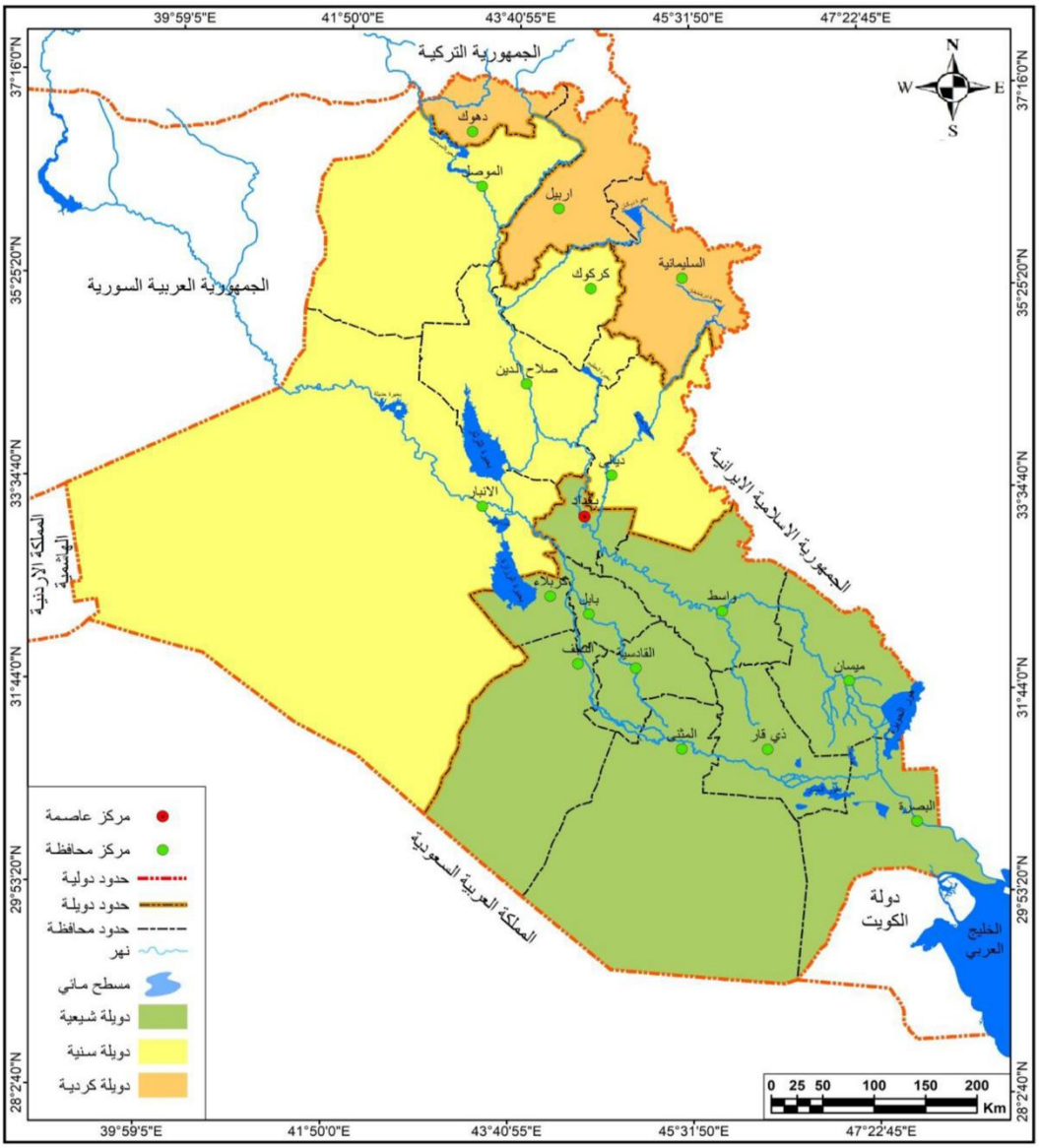

المصدر :

1- جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، قسم انتاج الخرائط ، خريطة العراق الادارية ، بمقياس 1:1000000 ، بغداد ، 2013 .

2 – عمر كامل حسن ، المتغيرات الجيوسياسية القادمة في العراق في ضوء السلوك الخارجي و الداخلي ، ط1 ، دار الخليج للصحافة و النشر ، عمان – الاردن ، 2019 .

2. تمويل الجماعات الإرهابية:

تجارة المخدرات تُستخدم كمصدر تمويل أساسي للجماعات المسلحة والإرهابية، مما يعزز قدرتها على تنفيذ عملياتها ونشر الفوضى. وهذا ما انتهجته التنظيمات الارهابية (القاعدة و طالبان) في ظل سيطرتهم على افغانستان حسب تقرير منظمة هيومن رايتس ووش 30 مارس عام 2016 ، حيث قدمت هذه المنظمة تقريرها الذي ينص على ان هذه الحركات الارهابية تعتمد في تمويل ذاتها من خلال زراعة الافيون و الاتجار به ، حيث بلغت مساحة الافيون المزروعة (163) الف هكتار ، وهذه المساحة الكبيرة جعلت افغانستان تتصدر كاكبر دولة في العالم زارعة للافيون ، حيث كانت نسبتها (85%) من مجموع المساحات المزروعة بالافيون حول العالم . وتعتمد ايضا على مادة الميثامفيتامين حيث تقوم بتجهيزه من خلال مختبرات سرية تابعة لها ، حيث تقوم هذه المنظمات بتصدير هذه الانواع من المخدرات الى العراق عن طريق استخدام الطريق الجنوبي الغربي الذي يمر بالجمهورية الايرانية ليصل بعدها الى العراق .

اما التنظيم الارهابي داعش فهو لا يختلف كثيرا عن طريق تمويل نفسة حيث يعتمد هو الاخر على المخدرات لسد حاجته المالية حيث يعتمد على تهريب المخدرات الى دول اخرى ، هذا التنظيم اعتمد فقط على المخدرات المصنعة و اطلقوا عليها اسم (مخدرات الجهاد) . وفي تاريخ 1 ايار 2020 نشرت وحدة التحقيقات في جرائم المالية والتهريب التابعة لوزارة الاقتصاد و المالية في ايطالية ، فادت ان القوات الايطالية القت القبض على شحنة من المخدرات على شكل اسطوانات ورقية معبأة ب (84) مليون قرص مخدر من نوع (كبتاغون و فينيثايلين) حيث كن وزنها (14) طن و قيمتها المالية (1 مليار يورو) وان تنظيم داعش اكتسب (350) مليون دولار امريكي سنويا خلال تواجده في العراق ، ونسبة (67%) من هذه الاموال كانت بالاعتماد على المخدرات اي (234,5) مليون دولار امريكي

و يرتبط انتشار المخدرات بتقوية نفوذ هذه الجماعات، مما يهدد الأمن القومي ويُعقد جهود مكافحة الإرهاب.

3. الفساد السياسي والإداري:

تجارة المخدرات تُغذي الفساد داخل المؤسسات الحكومية من خلال رشوة المسؤولين لتسهيل التهريب أو غض الطرف عن الأنشطة غير القانونية. **و** يؤدي ذلك إلى تقويض الثقة في المؤسسات السياسية، ويضعف قدرة الدولة على فرض القانون.

4. التوترات الدولية والإقليمية:

تجارة المخدرات العابرة للحدود تُسبب توترات بين الدول بسبب تهريب المواد المخدرة عبر الحدود المشتركة. و تتطلب هذه الظاهرة تعاونًا دوليًا للتصدي لها، مما يزيد من تعقيد العلاقات السياسية بين الدول المجاورة. وتعد المنافذ تهريبًا للمخدرات بين ديالى وإيران هو (منفذ مندلي الحدودي). هذا المنفذ يُعتبر نقطة رئيسية لتهريب المخدرات بسبب ضعف الرقابة وانتشار ما يُسمى بـ"المعابر السرية" التي تمتد عبر مناطق حدودية مثل (مندلي وقزانية). يتم استغلال هذه الطرق السرية، التي تمتد لأكثر من 50 كيلومترًا، من قبل مهربي المخدرات باستخدام وسائل مثل الدراجات النارية او سيارات خاصة لنقل المواد المخدرة .

- الأبعاد العسكرية:

1. تمويل النزاعات المسلحة:

الجماعات المسلحة تعتمد على تجارة المخدرات لتمويل شراء الأسلحة وتجنيد الأفراد. **و** يساهم ذلك في إطالة أمد النزاعات المسلحة وزيادة حدتها، مما يهدد الأمن الإقليمي والدولي للعراق و و جواره الجغرافي و كذلك مع علاقاته الدولية .

2. استهداف القوات الأمنية والعسكرية:

شبكات تهريب المخدرات تُشكل تهديدًا مباشرًا للأجهزة الأمنية والعسكرية من خلال عمليات تهريب واسعة النطاق واستخدام العنف ضد القوات المكافحة.

3. استخدام المخدرات كأداة حرب:

في بعض النزاعات، تُستخدم المخدرات لإضعاف معنويات الجنود أو استهداف الشباب لتجنيدهم في الجماعات المسلحة. **و** يؤدي ذلك إلى إضعاف الكفاءة القتالية للقوات العسكرية وزيادة الفوضى في المناطق المتأثرة.

4. تعقيد السيطرة على الحدود:

تجارة المخدرات تعتمد بشكل كبير على تهريبها عبر الحدود، مما يُجبر القوات العسكرية على تكثيف جهودها لحماية الحدود. وهذا يؤدي إلى استنزاف الموارد العسكرية وزيادة العبء على القوات في المناطق الحدودية.

الأبعاد السياسية والعسكرية لظاهرة المخدرات تُظهر كيف يمكن لهذه المشكلة أن تُضعف الدول من الداخل، وتُهدد أمنها الخارجي. مكافحة هذه الظاهرة تتطلب استراتيجيات شاملة تشمل تعزيز التعاون الدولي، تطوير القدرات الأمنية والعسكرية، والحد من الفساد السياسي .

وان ضعف النظام السياسي العراقي له اثار على المخدرات و من هذه الاثار :

ضعف النظام السياسي في العراق له تأثير مباشر وعميق على ظاهرة انتشار المخدرات، سواء من حيث دخولها إلى البلاد أو توسع شبكات التهريب والإتجار بها داخليًا. من منظور علمي، يمكن تفسير هذا الدور من خلال العلاقة بين ضعف المؤسسات السياسية والأمنية، والبيئة التي تُهيئها لتجارة المخدرات.

ا. ضعف المؤسسات الأمنية والسياسية

النظام السياسي الضعيف يؤدي إلى تراجع كفاءة المؤسسات الأمنية والقضائية في مكافحة المخدرات. ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية وعدم وجود استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة المخدرات يُتيح للجماعات الإجرامية استغلال الثغرات الأمنية لتنفيذ عملياتها. كما ان الفساد يشكل عاما مهم في قلة كفاءة المؤسسات الامنية .

يصبح العراق بيئة ملائمة لتهريب المخدرات وإنتاجها بسبب غياب الردع الفعّال.

ب. الفساد السياسي والإداري

ضعف النظام السياسي غالبًا ما يكون مصحوبًا بانتشار الفساد في المؤسسات الحكومية، مما يؤدي إلى تورط بعض المسؤولين في تسهيل دخول المخدرات أو التغاضي عن نشاطات التهريب مقابل مكاسب شخصية.

الفساد يُضعف قدرة الدولة على تطبيق القانون ويُشجع شبكات الإجرام على التوسع.

ج. النزاعات الداخلية وعدم الاستقرار

النزاعات السياسية والطائفية تُضعف السيطرة المركزية للنظام السياسي، مما يؤدي إلى ظهور مناطق خارجة عن سيطرة الدولة. هذه المناطق تصبح ملاذًا آمنًا لتجارة المخدرات، حيث تستغل الجماعات الإجرامية الفراغ الأمني حيث تنتشر المخدرات في المناطق الحدودية والمناطق التي تعاني من ضعف السيطرة الحكومية.

د. تراجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية

ضعف النظام السياسي يؤدي إلى سوء إدارة الموارد الاقتصادية وتدهور الأوضاع الاجتماعية، مما يزيد من البطالة والفقر. في مثل هذه الظروف، يلجأ البعض إلى تجارة المخدرات كوسيلة بديلة لكسب المال.

يُساهم في توسع شبكات المخدرات بين السكان المحليين ويزيد من معدلات التعاطي.

ه. تأثير العوامل الإقليمية والدولية

ضعف النظام السياسي يُقلل من قدرة العراق على مواجهة التدخلات الخارجية، حيث تُستخدم أراضيه كممر لتجارة المخدرات بين الدول المُنتجة والدول المُستهلكة.

يتحول العراق إلى نقطة عبور رئيسية في تجارة المخدرات الإقليمية. ان للعامل الجيوبولتيكي دور فعال في انتشار المخدرات في العراق و عند تتبع المسارات الجغرافية للمخدرات في العراق و طرق حركتها سيتضح البعد السياسي الكبير لهذه الجرائم . و من الدول المشتركة في هذه المسارات هي (ايران ، افغانستان ، تركيا ، سوريا ، لبنان) جدول (4) خريطة (5)

جدول (4) المسارات الدولية للمخدرات الداخلة للمحافظات العراقية

المسارات الخارجية	المحافظات العراقية
ايران	ميسان - ذي قار - المثنى
ايران	واسط – كربلاء – بابل – نجف بغداد – الانبار – موصل – صلاح الدين
ايران	ديالى – اربيل – سليمانية – دهوك - موصل
لبنان – سورية	بغداد – الانبار – موصل – صلاح الدين – كردستان العراق
ايران	سليمانية – دهوك
الهند – الامارات - كويت	البصرة
اسرائل - الاردن	الانبار - بغداد
سعودية - الاردن	الانبار
افغانستان – ايران	البصرة – المثنى – ذي قار – القادسية – كربلاء – بابل – بغداد – النجف .

المصدر : 1 – جمهورية العراق، وزارة الداخلية ، المديرية العامة لمكافحة المخدرات ، والمؤثرات العقلي
2 – قاسم عبد علي عذيب ، طاهرة المخدرات في الشرق الاوسط وتاثيرها في الامن الوطني العراقي ، مجلة الاداب ، العدد 125 حزيران ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 2018 ، ص349.
3 – تقرير منشور في صحيفة واشنطن بوست بتاريخ 3\4\2018 .

خريطة (5) المسارات الدولية لدخول المخدرات للاراضي العراقية

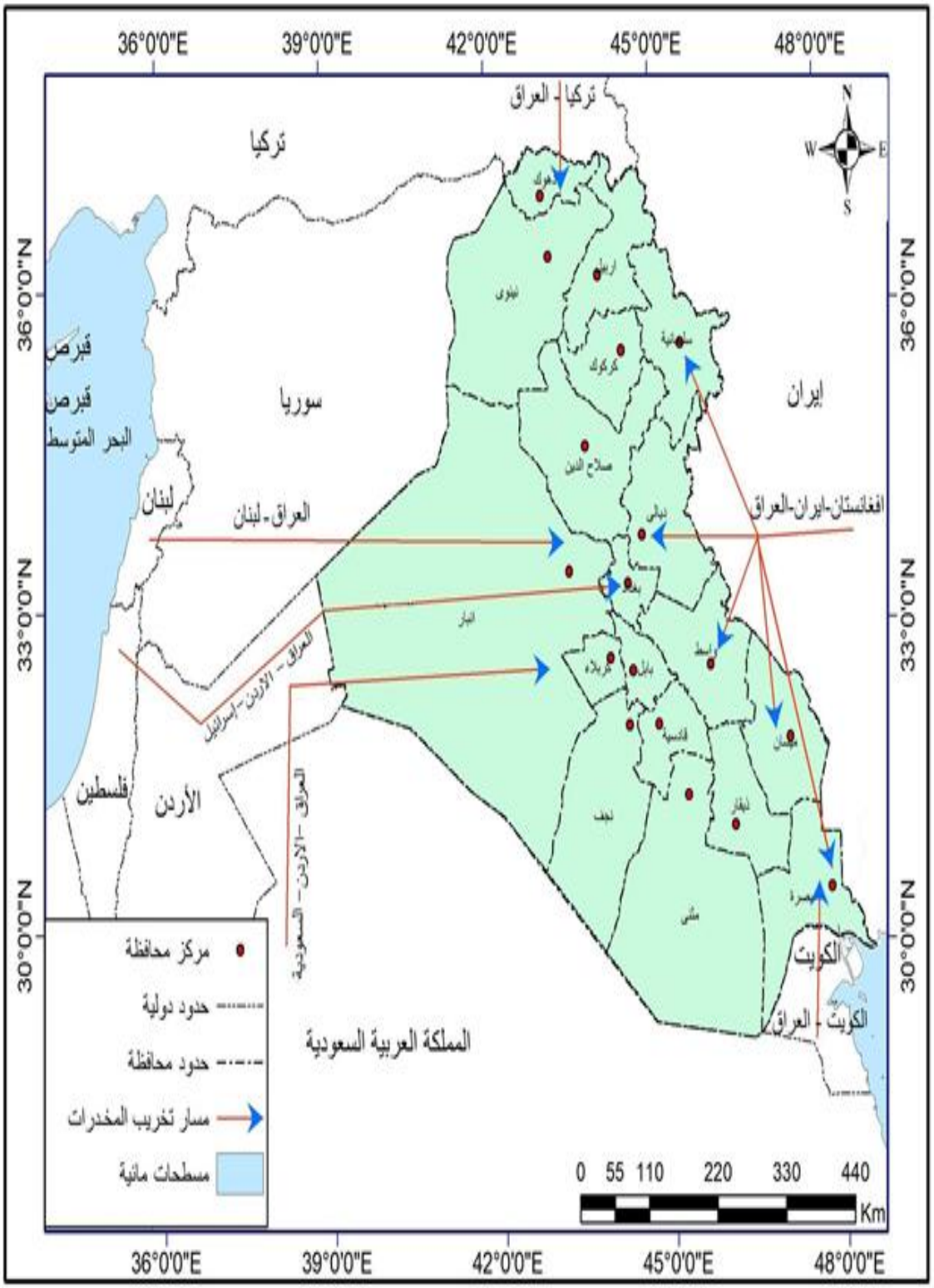

المصدر : جدول (5)

اما المسارات والخطوط الخارجة والداخلة الى العراق فهي كما يلي :
1 – مسار محافظة ميسان الداخل من ايران عبر هور الحويزة و يمتد الى قضاء قلعة صالح ، ليصل الى محافظة ذي قارعن طريق قضاء الجبايش ، مرورا بمحافظة المثنى ليصل الى المملكة السعودية .
2 – مسار محافظة واسط الداخل اليها من الجمهورية الايرانية من خلال قضاء بدرة وناحية جصان ، ثم ينقسم الى خطين ، الخط الاول (كربلاء – بابل – نجف) و الخط الثاني الى محافظتي (بغداد والانبار) و خط بغداد يمتد ليصل (الموصل و صلاح الدين) .
3- مسار محافظة ديالى الداخل اليها من الجمهورية الايرانية ، من خلال ناحية قزانية ، ثم يتجه باتجاه كردستان العراق (اربيل – سليمانية – دهوك) ليصل الى تركيا ، ويتفرع خط منه الى محافظة دهوك ثم الى الموصل ليصل الى سوريا .
4 – مسار المتجه من لبنان المار الى سوريا و صولا بالعراق عن طريق بغداد والانبار و ينشق منه طريق الى الموصل وصلاح الدين وصولا الى كردستان العراق .
5- مسار محافظة سليمانية الداخل اليها من الجمهورية الايرانية عن طريق قضاء بنجوبن ، ثم يتجه الى المحافظات ديالى وكركوك وصلاح الدين .
6 – مسار منطلق من تركيا الى العراق عن طريق محافظات اقليم كردستان خصوصا محافظة دهوك.
7 – مسار منطلق من الهند الى الامارات العربية المتحدة عن طريق بحر العرب وصولا الى العراق عن طريق الخليج العربي من خلال الموانئ العراقية في محافظة البصرة .
8 – مسار منطلق من الكويت يدخل العراق عن طريق محافظة البصرة .
9 – مسار منطلق من اسرائيل يمر بالمملكة الاردنية ليصل الى العراق عن طريق محافظتي الانبار وبغداد .
10 – مسار منطلق من السعودية باتجاه الاردن عبر محافظة الانبار.
11 – مسار مار عبر شط العرب من خلال منطقة السيبة من جمهورية ايران الى العراق و ان اغلب المخدرات الايرانية مصدرها افغانستان عند خولة الى العراق يمر بالمحافظات الاتية : البصرة ،المثنى ، ذي قار ، القادسية ، كربلاء ، بابل ، بغداد ، النجف .

و. غياب التشريعات الفعالة
الأنظمة السياسية الضعيفة غالبًا ما تُهمل تطوير قوانين صارمة لمكافحة المخدرات أو تُعاني من ضعف آليات تطبيق هذه القوانين. هذا يؤدي إلى عدم وجود ردع قانوني قوي ضد المهربين والمتاجرين. مما يؤدي الى زيادة الجرائم المرتبطة بالمخدرات
وبتالي زيادة الجرائم المرتبطة بالمخدرات وانتشارها دون قيود.
ضعف النظام السياسي في العراق يُهيئ بيئة خصبة لتجارة المخدرات من خلال تأثيره على المؤسسات الأمنية والقضائية، وتسببه في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. هذا التفاعل بين العوامل السياسية والجغرافية والاجتماعية يُبرز الحاجة إلى إصلاحات سياسية شاملة لتعزيز الحوكمة، مكافحة الفساد، وتطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة تجارة المخدرات.

سابعا – البعد الصحي :
أبعاد ظاهرة المخدرات من الناحية الصحية تشمل التأثيرات الجسدية والنفسية الخطيرة التي تطال الفرد على المدى القصير والطويل. يمكن تفسيرها على النحو التالي:

1. الأضرار الجسدية:
- **تدمير الجهاز العصبي**: المخدرات تؤثر بشكل مباشر على الدماغ والجهاز العصبي، مما يؤدي إلى مشاكل مثل تلف خلايا المخ، ضعف الذاكرة، وصعوبة اتخاذ القرارات. قد يصل الأمر إلى حدوث السكتات الدماغية أو النوبات العصبية.
- **الإصابة بالأمراض المزمنة**: تعاطي المخدرات يزيد من خطر الإصابة بأمراض القلب، تليف الكبد، الفشل الكلوي، وأمراض الرئة. كما أن بعض أنواع المخدرات تسبب السرطان واضطرابات هرمونية.
- الإجهاد الجسدي العام: يؤدي تعاطي المخدرات إلى ضعف المناعة، فقدان الشهية، فقدان الوزن، والإصابة بمشاكل مثل تسوس الأسنان وتلف الجلد.

2. الأضرار النفسية:
- **اضطرابات نفسية حادة**: تعاطي المخدرات يغير كيمياء الدماغ، ما يؤدي إلى القلق، الاكتئاب، تقلبات المزاج، والذهان (مثل الهلوسة والأوهام).و الإدمان يجعل الفرد يعتمد نفسيًا على المخدرات، ما يجعله غير قادر على التوقف عن التعاطي بالرغم من إدراكه للمخاطر.
و من نتائجه الشعور بالذنب أو العار، قد يميل المدمن إلى العزلة، وتفاقم الاضطرابات النفسية قد يدفعه في النهاية إلى التفكير في الانتحار.

3. تأثيرات خاصة بفئات معينة:
- **الأضرار على المرأة الحامل والجنين**: تعاطي المخدرات أثناء الحمل يؤدي إلى انتقال المواد المخدرة إلى الجنين عبر المشيمة، مما يسبب تشوهات خلقية، تأخر النمو، أو حتى وفاة الطفل.
- **تأثير المخدرات على الشباب والمراهقين**: المخدرات تؤدي إلى ضعف التحصيل الدراسي وتدهور القدرات العقلية والاجتماعية، مما يعرض هذه الفئة لمستقبل غير مستقر.

الأبعاد الصحية لظاهرة المخدرات لا تقتصر على التأثيرات الجسدية، بل تمتد إلى العقل والنفس، مما يجعلها خطرًا شاملاً على الإنسان. الوقاية من هذه الظاهرة تتطلب توعية مجتمعية شاملة حول مخاطرها الصحية والنفسية، إلى جانب توفير برامج علاجية فعالة للمدمنين.

ثامنا : الابعاد البيئية :
البعد البيئي يلعب دورًا محوريًا في انتشار المخدرات، سواء من حيث زراعتها، تصنيعها، أو تهريبها. البيئة الطبيعية تُعتبر عاملاً رئيسياً يُحدد مدى توفر الموارد اللازمة لإنتاج المواد المخدرة، وكذلك تُؤثر على الطرق والمسارات التي تُستخدم لنقلها. يمكن تفسير هذا التأثير من خلال عدة محاور:

1. تأثير البيئة على زراعة النباتات المخدرة
النباتات المخدرة مثل القنب (الماريجوانا) والخشخاش (المستخدم لإنتاج الأفيون) تحتاج إلى ظروف بيئية معينة للنمو، مثل نوعية التربة، المناخ، ودرجة الحرارة. المناطق ذات التربة الخصبة والمناخ المعتدل تُعتبر بيئة مثالية لزراعة هذه النباتات.
المناطق التي تتمتع بهذه الظروف تُصبح مراكز رئيسية لإنتاج المخدرات، خاصة إذا كانت بعيدة عن الرقابة الأمنية. جدول (6) خريطة (6)

جدول (6) مزارع المخدرات المكتشفة في العراق

المحافظة	موقع المزرعة	عدد	%
ديالى	ناحية قرة تبة ، بلدروز، بهرز ، السعدية ' الخالص	5	20,8
القادسية	قرية زويطة	1	4,2
الانبار	مناطق متفرقة من المحافظة	7	29,1
بغداد	منطقة السيدية ، مناطق شرق بغداد	2	8,3
كربلاء	قضاء العطيشي	1	4,2
واسط	قضاء الكوت	6	25
اربيل	مدينة اربيل	1	4,2
صلاح الدين	قضاء الشرقاط	1	4,2
المجموع	24	100	

المصدر :
1 – جمهورية العراق ، جهاز الامن الوطني ، الادارة .
2 – جمهورية العراق ، وزارة الداخلية في اقليم كردستان ، مديرية مكافحة المخدرات في اقليم كردستان .
3 – جمهورية العراق ، محافظة ديالى ، مكتب المحافظ القسم الاعلامي .
4 – جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة .

شكل (4) نسب مزارع المخدرات المكتشفة في العرق

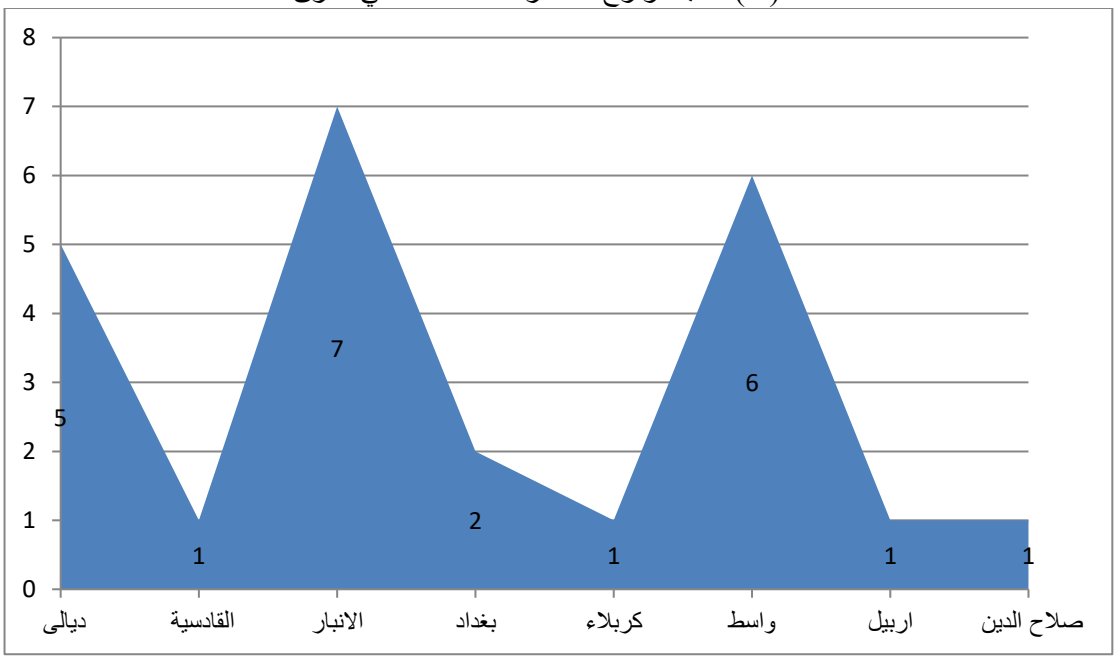

المصدر جدول (6)

خريطة (6) التوزيع الجغرافي لمزارع المخدرات المكتشفة في العراق

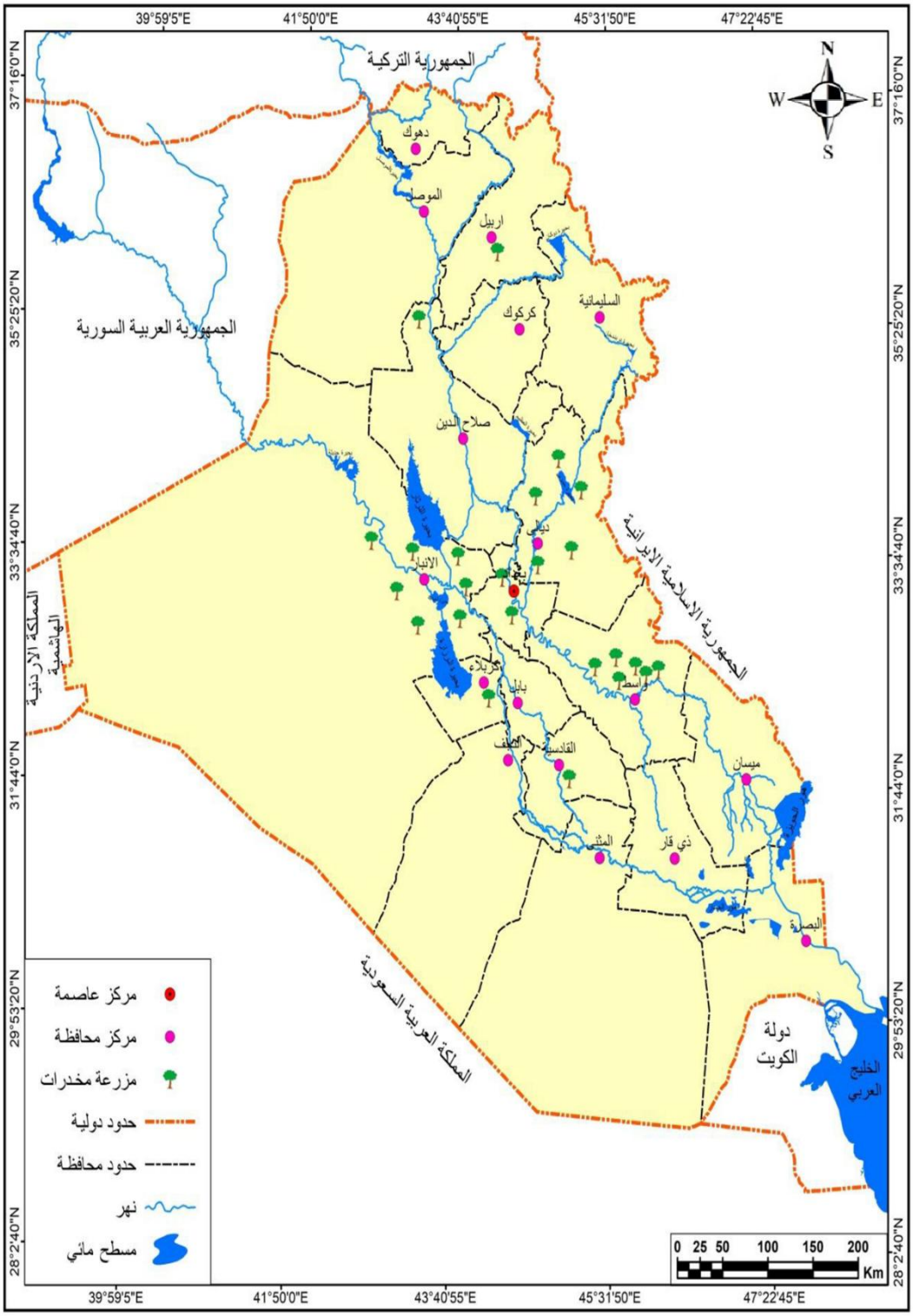

المصدر : جدول (6)

2. تأثير التضاريس الجغرافية

التضاريس الوعرة مثل الجبال والغابات الكثيفة تُوفر غطاءً طبيعيًا يُستخدم لإخفاء زراعة المخدرات أو تصنيعها بعيدًا عن أنظار السلطات. كما تُستخدم هذه التضاريس كممرات لتهريب المخدرات، حيث يصعب مراقبتها. تُصبح هذه المناطق نقاطًا حيوية لإنتاج وتهريب المخدرات، مما يُفاقم من صعوبة مكافحتها.

3. تأثير المناخ
المناخ يؤثر على دورة حياة النباتات المخدرة، حيث تحتاج بعض الأنواع إلى مواسم زراعة معينة. على سبيل المثال، القنب يُفضل البيئات الدافئة والجافة، بينما الخشخاش يحتاج إلى مناخ معتدل.
المناطق ذات المناخ المناسب تُصبح أكثر عرضة لزراعة النباتات المخدرة، مما يُساهم في انتشارها.
4. تأثير المواقع الحدودية والبيئة الإقليمية
المناطق الحدودية التي تُعاني من ضعف الرقابة غالبًا ما تُستغل لتهريب المخدرات. البيئة الطبيعية مثل الأنهار، الصحاري، أو الجبال تُسهل نقل المخدرات عبر الحدود دون اكتشافها.
تتحول البيئة الحدودية إلى ممرات رئيسية لتهريب المخدرات بين الدول. الممرات الحدودية الضعيفة بين العراق ودول الجوار التي تُستخدم لتهريب المخدرات تشمل عدة مناطق، أبرزها:
1. الحدود مع إيران:
- منفذ مندلي والمنذرية في ديالى يُعتبران من أبرز النقاط التي تُستغل لتهريب المخدرات بسبب وجود معابر غير رسمية يديرها مهربون بالتعاون مع جماعات مسلحة نافذة.
- المنافذ السرية الممتدة على طول الشريط الحدودي بين العراق وإيران، والتي تُستخدم لنقل المخدرات والبضائع الممنوعة دون رقابة جمركية
2. الحدود مع سوريا:
- المعابر غير الرسمية في غرب العراق، خاصة في محافظة الأنبار، تُستغل لتهريب المخدرات القادمة من سوريا، التي تُعتبر نقطة عبور رئيسية لتهريب المخدرات من لبنان وأفغانستان.

3. الحدود مع الكويت:
- يُذكر أن بعض النقاط الحدودية مع الكويت تُستخدم لتهريب الحشيش والقنب، حيث تم ضبط حالات تهريب كبيرة في هذه المنطقة.
4. ميناء البصرة والمنافذ البحرية:
- تُعتبر المنافذ البحرية في البصرة، مثل ميناء أم قصر، نقاطًا ضعيفة تُستغل لتهريب المخدرات عبر الحاويات التجارية القادمة من إيران والكويت.
الضعف في الرقابة الجمركية وانتشار الفساد يجعل هذه الممرات هدفًا رئيسيًا لشبكات التهريب.

5. تأثير التغيرات البيئية (مثل التصحر)
التغيرات البيئية مثل التصحر أو تدهور الأراضي الزراعية تدفع المزارعين إلى البحث عن بدائل اقتصادية، مثل زراعة النباتات المخدرة التي تُحقق عائدًا ماليًا مرتفعًا.
يؤدي ذلك إلى زيادة زراعة المخدرات في المناطق التي تُعاني من تدهور بيئي.

الاستنتاجات

1 – عند الدراسة الميدانية لسجون المخدرات بينت استمارة الاستبانة ان عدد الذكور اعلى من عدد الاناث حيث بلغ عدد الذكور المتعاطين 666 و نستهم 98,7% و نسبة الاناث 9 اي بنسبة 1,3 من مجموع المتعاطين البالغ 675 .
2 – بينت الدراسة الميدانية ان اصحاب الاعمال الحرة سجل اعلى نسبة تعاطي حيث سجل 394 ثم يليه عاطل عن العمل 223 و اقل نسبة سجلت هي مقاعد 11حالة فقط .
3 – سجلت المنطقة الشعبية اعلى مستويات من جرائم المخدرات . و سجلت اقل منطقة هي لمنطقة المرفهة بواقع 8 حالات فقط .
4 – اكثر مادة مخدرات تعاطيا في محافظة ديالى هي مادة الكريستال حيث سجلت 342 و اقل حالة هي الافيون بواقع 3 حالات .
5 – طريقة تعاطي المخدرات في منطقة الدراسة هي الحقن والبلع والاستنشاق و سجلت اعلى نسبة تعاطي عي البلع بوقع 419 .
6 – هناك ابعاد مختلفة لجريمة المخدرات في العراق وهذه الابعاد هي ابعاد امنية و عسكرية و صحية و الاقتصادية وابعاد نفسية . وتناولت الدراسة ستراتيجية الحكومة العراقية للحد من ظاهرة المخدرات .

المصادر

- احمد حامد البركي، التباين المكاني لجرائم المخدرات في محافظة المثنى، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 43، 2019، ص 46.
- اسماعيل نعمة عبود ، اسباب و اثار جريمة تعاطي المخدرات ، مجلة العلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، المجلد 23 ، لعدد الرابع ، كانون الاول ،2016 ، ص154 .
- أشرف حسن محمد وصالح محمد محمود. محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث و الدراسات، المجلد 58، العدد 62، 2012، ص3.
- اشواق عبد الحسين عبد ، العلاقة المجتمعية التبادلية بين البيت والمدرسة ، مجلة مركز البحوث و الدراسات التربوية ، جمهورية العراق ، وزارة التربية ، المجلد 4 ، العدد السادس عشر، 2011 ،43 .
- امين جابر الشديقات ومنصور عبد الرحمن الرشيدي، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الاردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الاصلاح والتاهيل، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ، العدد 43، 2016، ص15.
- انسام فائق عبد الرزاق العبيدي ، ظاهرة الارهاب بين الواقع والحلول المقترحة ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 62 ، السنة الثانية عشر ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2020 ، 409
- ايمان طه الشربيني ، المخدرات والادمان و كيفية حدوثه و تاثيراته و مشاكله ، مجلة الامن العام ،مصر ، وزارة الداخلية ، 2004 . .
- جامعة بورسعيد، العدد 15، 2020، ص42.
- جريدة الصباح العراقية ، عواطف مدلول ، المقال بعنوان (اصدقاء السوء 25% من اسباب تعاطي المخدرات) في 20\3\2023 .
- جمال حمدان . العلاقة بين السكان و التضاريس ، ، مجلة كلية الاداب . جامعة القاهرة ، المجلد (19) ، ج1 ، مايو ، ص 59 .
- حسين عليوي ناصر الزياتي ، التباين المكاني للجريمة في محافظة الناصرية لعام 2011 دراسة في الجغرافية الاجتماعية ، ، مجلة الخليج والجزيرة العربية ، العدد65، 2015، ص22.
- حمدان رمضان محمد، الجريمة لسياسية وانعكاساتها على المجتمع العراقي المعاصر دراسة وصفية من منظور سوسيولوجي، مجلة لارك للفلسفة و اللسانيات و للعلوم الاجتماعية، المجلد (3)، العدد (38) ، كلية الاداب، جامعة واسط، 2020، ص102.
- حميد ياسر الياسري ، ظاهرة المخدرات و الجريمة المنظمة عبر الوطنية دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد (21) ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، 2015 ، ص 226.

Abstract

In recent years, Iraqi society has witnessed a clear spread of the phenomenon of drugs, with rates increasing every year, due to many interconnected factors such as unemployment, poor educational levels, family disintegration, and weak control over border crossings with neighboring countries. The most prominent types of narcotics in Iraq are cannabis, crystal, and Captagon pills, according to the Iraqi Ministry of Interior. Drugs have a clear impact on society, and their danger lies in targeting the important segment of society, namely the working and productive segment, which is the youth. Drugs turn young people from a tool for building the nation into a tool for destruction and disintegration.

The study aims to determine the extent of the crime of drugs in Diyala Governorate, its spatial and temporal variation, and to identify the causes that led to the spread of this phenomenon and the effects that result from it.

The study showed specific data on drug offenders (prisoners) in Diyala Governorate, such as identifying the educational level and its role in drug abuse, and it turned out that the educational level has an effective role, as culture provides the individual with the ability to avoid entering this dark tunnel. The ease of providing drugs, poverty,

unemployment, and bad company are driving factors towards abuse and experimenting with drugs to escape from a painful reality that the abuser was living, according to him. The study highlighted the dimensions of the phenomenon of drugs in Iraq, and one of the most important dimensions was the political dimension, where drugs were used as a factor in destabilizing the Iraqi state. Drugs weaken national loyalty among the Iraqi people, spread political and administrative corruption, and lead to international and regional tensions. The second dimension is the economic dimension of drug crimes in Iraq, where drugs work to spread administrative and financial corruption in the places where they are present, undermine the Iraqi workforce, and consequently reduce economic productivity, affecting investments and development. The third dimension is the social dimension of drugs, which works to disintegrate the Iraqi family and society, and deteriorate social and moral values. The fourth dimension is the security dimension, which is the occupation of security forces in the circle of drugs to allow these organizations to achieve their geostrategic and geopolitical projects without any obstacles.

To achieve its goals, the study was structured into four chapters and two sections for each chapter to cover the necessary aspects of drug abuse and identify the causes of the spread of this phenomenon in Diyala Governorate. The first chapter was a conceptual framework and theories that explained crime, the second chapter was the geographical factors and their impact on the spread of drug crimes in Diyala Governorate, the third chapter studied the reasons that led to abuse and included a questionnaire distributed to prisoners to answer without pressure or intimidation, and the fourth chapter came with the geopolitical dimensions of the phenomenon of drugs in Iraq.